

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتاوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٥٦٠
٢٠١٧/٣/٢٢

رقم التبليغ:

بتاريخ:

٤١٣٥/٢/٣٢

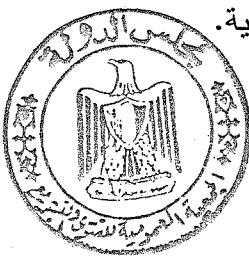
ملف رقم:

السيد الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلينا بتاريخ ١٠ يونيو سنة ٢٠١٢ م بشأن إلزام منطقة قنا الأزهرية أداء مبلغ مقداره (١٦١٤٦٨) مائة وواحد وستون ألفاً وأربعين ألفاً وثمانية وستون جنيهاً إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي قيمة اشتراكات التأمين الصحي المتأخرة عن طلاب المدارس الأزهرية بمنطقة قنا الأزهرية المستحقة عن الأعوام الدراسية (٢٠٠١/٢٠٠٠)، و(٢٠٠٣/٢٠٠٤)، و(٢٠٠٥/٢٠٠٤)، و(٢٠٠٦/٢٠٠٥) مضافاً إليها الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد.

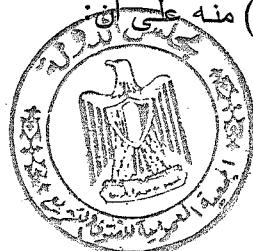
وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه لدى قيام الهيئة العامة للتأمين الصحي (فرع جنوب الصعيد) بمراجعة اشتراكات طلاب المدارس الأزهرية التابعة لمنطقة قنا الأزهرية وجدت أن جملة المبالغ المستحقة عن الأعوام الدراسية (٢٠٠١/٢٠٠٠)، و(٢٠٠٣/٢٠٠٤)، و(٢٠٠٥/٢٠٠٤) مبلغ مقداره (١٦١٤٦٨) مائة وواحد وستون ألفاً وأربعين ألفاً وثمانية وستون جنيهاً، فطالبت المنطقة بسداد المبلغ دون جدو، الأمر الذي حدا بالهيئة إلى إقامة الدعويين رقمي (١٠٥٤) لسنة ١٦ القضاية، و(٧٥٢٢) لسنة ١٥ القضاية أمام محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى بقنا - ضد كل من فضيلة شيخ الأزهر ومدير منطقة قنا الأزهرية، ويجلسني المحكمة المعقودتين في ٢٠١١/٤/٢٨، و٢٠١١/٥/١٢ أصدرت حكميها بعدم اختصاصها ولائياً بنظرهما على سند أن طرفى النزاع من أشخاص القانون العام، وعليه ينعقد الاختصاص بنظر النزاع القائم بينهما للجمعية العمومية لقسم الفتاوى والتشريع، لذا طلبتم عرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية.



جامعة مصر
العمومية
للفتاوى والتشريع
مركز المعلومات والاتصالات

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلساتها المعقودة في ٨ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٩ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٨هـ؛ فاستبان لها أن المادة (١) من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ تنص على أن: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه"، وأن المادة الأولى من القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحى على الطلاب - قبل تعديله بالقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٧ - تنص على أن: "ينشأ نظام للتأمين الصحى على الطلاب وفقاً لأحكام هذا القانون، ويشمل على الأخص الفئات التالية: ... - طلب المعاهد الأزهرية، ..."، وأن المادة الثانية منه تنص على أن: "تسري أحكام هذا القانون تدريجياً بما لا يجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على الفئات والجهات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة ويكون النظام إلزامياً على جميع الطلاب"، وأن المادة الثالثة منه تنص على أن: "يمول نظام التأمين الصحى على الطالب على النحو الآتى: (أ) الاشتراكات السنوية التى يتحملها الطالب فى كل مرحلة من المراحل والتى تسدد عن كل عام دراسى وفقاً للتنظيم وفى المواعيد التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وذلك بواقع: - أربعة جنيهات عن كل طفل من رياض الأطفال وكل طالب من طلاب التعليم الأساسي والثانوى بأنواعه والمدارس الفنية نظام الخمس سنوات والمدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية...، كما تنص المادة (الخامسة) منه على أن: "مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا القانون ينتفع الطالب بخدمات هذا النظام بشرط أن يكون من بين المقيدين فى أحد الصنوف الدراسية بالجهة التعليمية ومسداً الاشتراك المحدد فى هذا القانون، وحاملاً للبطاقة الدالة على ذلك، ...".

وتتفيداً لأحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه، أصدر وزير الصحة - بعد موافقة وزير شئون الأزهر ووزير التعليم - القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن تحصيل اشتراكات التأمين الصحى من طلاب المدارس متضمناً فى المادة (١) منه النص على أن: "تقوم إدارة المدرسة بتحصيل الاشتراكات السنوية التى يتحملها الطالب الذين يصدر قرار من وزير الصحة بتطبيق نظام التأمين الصحى عليهم، عن كل عام دراسى، وفق أحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢، وتوريداً فى المواعيد المبينة بالمادة الثالثة...، ونص فى المادة (٢) منه على أن: "تحسب الاشتراكات المشار إليها - لأول مرة - بنسبة المدة إذا كان تاريخ بداية تطبيق نظام التأمين الصحى المحدد بقرار وزير الصحة لاحقاً لتاريخ بداية العام الدراسى، ويعتبر - حكماً - أول أكتوبر هو بداية العام الدراسى فى احتساب المدة التى يتم السداد عنها"، ونص فى المادة (٣) منه على أن:



يتم تحصيل الاشتراكات التأمين الصحى على الطلاب فى المواعيد المحددة لتحصيل الرسوم الدراسية وفى موعد أقصاه شهر من التاريخ المحدد لبدء التطبيق بالنسبة لما ورد بالمادة الثانية من هذا القرار، على أن يتم توريد المبالغ المحصلة إلى إدارة فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى فى موعد أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المهلة المحددة للتحصيل، كما أصدر وزير الصحة القرار رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٣، والقرار رقم (٣٠٢) لسنة ١٩٩٤ وقد نصا على نفاذ نظام التأمين الصحى الصادر به القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ على طلب محافظة قنا، ومن بينهم طلاب المعاهد الأزهرية.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع استنبطاً للتأمين الصحى على الطلاب فى مختلف المراحل الدراسية وعلى اختلاف أشكالها بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه، وذلك بهدف توفير الرعاية الطبية الازمة لجميع الطلاب بالمراحل الدراسية المختلفة، وحدد مصادر تمويل هذا النظام ومنها الاشتراكات السنوية التى يتحملها الطالب فى كل مرحلة من المراحل والتى تسد كل عام دراسى، وجعل هذا النظام إلزامياً على جميع الطلاب المقيدين بالجهات التى يصدر بتطبيق هذا النظام عليها قرار من وزير الصحة، وذلك لضمان فاعلية النظام، وتحقيق أهدافه فى توفير الرعاية الطبية للطلاب، وناظم المشرع بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص إصدار قرار بتنظيم تحصيل الاشتراكات وتحديد مواعيد استحقاقها، وبناء عليه صدر قرار وزير الصحة رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه، وحدد أول أكتوبر من العام资料ى بداية للنظام، وألزم إدارة المدرسة توريد الرسوم المحصلة خلال خمسة عشر يوماً من الشهر التالى لبداية النظام.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وحسبما استقر عليه إفتاؤها أيضاً - أن الأصل فى إثبات الالتزام أنه يقع بصفة عامة على عاتق الدائن، وعلى المدين إثبات التخلص منه، وذلك تطبيقاً لأصل جوهري مبدأه أن مدعى الحق عليه إثبات وجوده لصالحه قبل من يبدي التزامه بمقتضاه. فإذا ما ثبت ذلك كان على المدعى عليه (المدين) أن يثبت تخلصه منه، إما بإثبات عدم تقرير الحق أصلاً، أو عدم ثبوته للمدعى (الدائن)، أو انقضاءه، وذلك كله على الوجه المطابق للقانون. ومقتضى ذلك أن المدعى هو الذى يتحمل عباء إثبات ما يدعيه، فإذا ما أقام الدليل الكافى على ذلك كان على المدعى عليه أن يقيم الدليل النافى لادعائه.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أنه تم تطبيق نظام التأمين الصحى المقرر بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه على طلاب محافظة قنا، ومن بينهم طلاب المعاهد الأزهرية بالمحافظة، بموجب قرارى وزير الصحة رقمى (١٢٩) لسنة ١٩٩٣، و(٣٠٢) لسنة ١٩٩٤. فمن ثم يتبعى على منطقة قنا الأزهرية الالتزام بأحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢، وقرار وزير الصحة رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣.



ال الصادر تتفيداً له، ومن ثم أداء اشتراكات التأمين الصحى السنوية عن طلاب المعاهد الأزهرية المقيدين لديها، وحيث إنه بمراجعة الهيئة العامة للتأمين الصحى لاشتراكات طلاب المدارس الأزهرية التابعة لمنطقة قنا الأزهرية وجدت أن جملة المبالغ المستحقة عن الأعوام الدراسية (٢٠٠١/٢٠٠٠)، و(٢٠٠٣)، و(٢٠٠٤)، و(٢٠٠٥/٢٠٠٦)، و(٢٠٠٦/٢٠٠٧) بلغت (١٦١٤٦٨) مائة وواحداً وستين ألفاً وأربعين ألفاً وثمانية وستين جنيهاً، وإن طالبت الهيئة منطقه قنا الأزهرية الوفاء بهذا المبلغ دون جدو، ولم يقدم الأزهر الشريف ما يفيد براءة ذمته منه على الرغم من إخباره بهذا النزاع، فمن ثم يتعين إلزامه الوفاء به.

وحيث إنه عن المطالبة بالفوائد القانونية، فإن إفشاء الجمعية العمومية جرى على أنه لا سبيل للمطالبة بالفوائد القانونية بين الجهات الإدارية، باعتبار أنها جهات يضمها جميعاً الشخص المعنوى الواحد للدولة، وباعتبار وحدة الموازنة العامة للدولة، مما يتعين معه رفض هذا الطلب.

لذلك

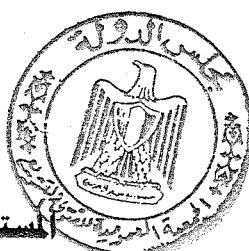
انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى إلزام الأزهر الشريف (منطقة قنا الأزهرية) أداء مبلغ مقداره (١٦١٤٦٨) مائة واحد وستون ألفاً وأربعين ألفاً وثمانية وستون جنيهاً إلى الهيئة العامة للتأمين الصحى، ورفض ماعدا ذلك من طلبات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته

تحريماً في: ٢٠١٧/١٠/٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
سماته

مكي **أحمد راغب دكروري**
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس
المكتب الفنى
سماته
مستشار
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معتز /

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
للسنة الأخرى والتشريع